ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟

معروف جيلالي
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

الأستاذ الدكتور: لبيق محمد البشير
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

الحلقة (١)

مُقدِّمةٌ :

بادىءَ ذي بَدءٍ لابُدَّ من بيانِ حقيقةِ الأمرِ أنَّ التجارةَ الخارجيةَ مرّتْ بفتراتٍ من التطوُّراتِ النظريَّةِ التي شابَتْ تاريخَ المعاملاتِ العالَميَّةِ حسبَ وفرةِ عواملِ الإنتاجِ ودرجةِ اختلافِها من دولةٍ إلى أُخرى فتنوَّعَتْ السياساتُ التجاريةُ بدَورِها بين التحريرِ والحمايةِ؛ وفقَ ما يقتضيه كلُّ فكرٍ من الكلاسيكيِّ إلى الحديثِ، وتبعاً لمفهومِ العولمةِ التي تُعتبَرُ من مستجدّاتِ العصرِ؛ فإنَّ إيجادَ التكاملِ الاقتصاديِّ أو أيَّ شكلٍّ من أشكالِ الترتيباتِ التجاريةِ، يُمكِنُ اعتبارُه حركةً تسيرُ في اتجاهِ التجارةِ الحرّةِ الخارجيةِ من جهةٍ، وفي اتجاهِ رفعِ الكفاءةِ الاقتصاديةِ للدولِ من جهةٍ أُخرى؛ وذلك لأنّ إزالةَ بعضِ العوائقِ والقيودِ التجاريةِ، وإبقاءَ البعضِ الآخَرِ على حالِه؛ يؤدِّي إلى انخفاضٍ في مستوى مُعدَّلِ الضريبةِ العالَميِّ الذي بدَورِه يجعلُ الأثرَ الصافي على الكفاءةِ غيرَ مُحدَّدٍ، وتتوقَّفُ النتيجةُ الصافيةُ للكفاءةِ الاقتصاديةِ على طبيعةِ كلِّ اتفاقيةٍ للتكاملِ الاقتصاديِّ على حِدَةٍ، وعلى القوَّةِ والشدّةِ النسبيَّةِ لكُلٍّ من إيجادِ وتحويلِ التجارةِ، ومن هنا يُمكِنُ صياغةُ الإشكالِ التالي :

ما مدى استجابةِ التجارةِ الخارجيةِ لعاملِ التكامُلِ الاقتصاديِّ، وما العلاقةِ القائمةِ بينهما . ؟

حيث سيحاولُ الباحثان من خلالِ هذه الورقةِ البحثيةِ استعراضَ أهمِّ المفاهيمِ المتعلِّقةِ بنظريةِ التجارةِ الخارجيةِ؛ ومختلفِ الأفكارِ والتوجُّهاتِ التي شهدَتْها؛ إضافةً إلى علاقتِها بالتكامُلِ الاقتصاديِّ وموقعِها من المستجدّاتِ الاقتصاديةِ العالَميةِ .

أهمُّ تطوّراتِ نظريات التجارةِ الخارجيةِ :

يعودُ الفضلُ في الاهتمامِ بجانبِ التجارةِ الخارجيةِ إلى مُفكِّري المدرسةِ التجاريةِ (Mercantilisme) التي سادتْ في أوربةَ في القرنِ السابعِ عشرَ؛ حيث اعتبرتَها مصدراً مهمّاً من مصادرِ الثروةِ اعتماداً على ما تزخَرُ به الأمم من معادنِ ثمينةٍ؛ حيث كان خلالَ هذه الفترةِ تشجيعُ الصادراتِ أَولى على حسابِ الوارداتِ حتّى تتدفَّقَ النقودُ المعدنيةُ للدولِ سداداً لفائضِ التصديرِ، كما صَحِبَ هذه المرحلةَ الدعوةُ لتقليلِ الوارداتِ، وحمايةِ السوقِ، وتقليلِ التكاليفِ؛ وخاصَّةً الأجورَ لدَعمِ التنافسيةِ الخارجيةِ .

كما ظهرتْ بعد ذلك في فرنسة خلالَ النصف الثاني من القرن الثامن عشرَ مدرسةٌ تجاريةٌ تقولُ: بأنَّ مصدرَ الثروة هو ما توفِّرُه الطبيعةُ من منتجاتٍ زراعيةٍ (مدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيُّونَ Physiocrats)؛ حيث يُعتبَرُ الجهدُ المبذولُ من قبلِ الفلاّحينَ والمزارعينَ هو المصدرَ الرئيسَ للثروة؛ وعليه فإنّ من فائدة الاقتصاد أن يُفتَحَ البابُ لتدفُّقِ المنتجاتِ بما فيها المصنّعةُ دونَ قيودٍ تجاريةٍ ومن هذا جاء مبدأُ الحريةِ "**دعهُ يعملُ... دعهُ يمرُّ**"، بالموازاةِ مع هذا كانت بريطانية تشهدُ ثورةً صناعيةً هائلةً أدَّتْ بالاقتصاديِّ الشهيرِ "**آدم سميث**" إلى التأكيدِ على أنَّ مصدرَ الثروةِ هو الإنتاجُ، وأنّ زيادةَ هذا الأخيرِ لا تتمُّ إلاّ من خلالِ تقسيمِ العملِ في ظلِّ المنافسةِ التامَّةِ والنزيهة، ومن خلالِ الميزةِ المطلَقةِ التي تتميَّزُ بها كلُّ دولةٍ على حِدَة؛ إلاّ أنّ الدعوةَ إلى تقسيمِ العملِ داخليًّا استوجبتْ تقسيمَ العملِ دولياً؛ حيث يتمُّ القيامُ بتصديرِ السلَعِ التي تتمتَّعُ بميزةِ انخفاضِ التكلفةِ مقارنةً بالدولِ الأُخرى حيث تُقاسُ ب:

وسَرعانَ ما يكونُ التوازنُ في السوقِ آنيًّاً بفعلِ آليةِ السوق؛ أو ما سمّاه آدمُ سميث **ب"اليدِ الخَفيّة"** (La Main Invisible)، كما أنّ التجارةَ بحسبِ "سميث" تُساهِمُ في تقليلِ الاحتكاراتِ المحليةِ،كما تُساهِمُ في توفيرِ فرصِ العملِ، والاستفادةِ من الموارد الطبيعية غيرِ المستغلَّة.

ولعلَّ أوّلَ مَن عالجَ مفهومَ التجارةِ الخارجيةِ بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ هو الاقتصاديُّ الإنجليزيُّ – هولنديُّ الأصلِ– "**دافيد ريكاردو**" من خلالِ نظريةِ القيمةِ النسبيّةِ (المزايا النسبيَّة) معتمداً على مبدأ: **تكلفة العملِ هي مصدرُ القيمةِ للتبادُلِ الداخليِّ وامتدَّ بنظرته للعالَمِ الخارجيِّ**. وبافتراضِ المنافسةِ التامَّةِ وقانونِ ثباتِ الغلّةِ مع الحجمِ (زيادةِ الإنتاجِ بالنسبِ نفسِها التي تزدادُ بها مُدخلاتُ الإنتاج)؛ بحيث لا تتَّجهُ تكلفةُ العملِ الخاصَّةِ بإنتاجِ كلِّ سلعةٍ نحوَ (الارتفاعِ أو الانخفاض) مهما تغيَّرَ الإنتاجُ– شريطةَ أن تكونَ حُرِّيَّةُ انتقالِ العملِ داخلَ الدولةِ وليس بين دَولتين؛ فبإمكانِ الدولةِ الاستفادةُ من تصديرِ السلعةِ التي تخفضُ كلفتَها النسبيةَ والحصولُ مقابلَ ذلك على قَدْرٍ أكبرَ من السلعةِ الأُخرى من الدولِ الأُخرى التي تنخفضُ نسبةُ كلفتِها لديها، وبناءاً على ذلك تنشأُ التجارةُ الخارجيةُ؛ مما يُسوِّغُ حسب "ريكاردو" ضرورةَ التخصُّصِ لتحقيقِ المكاسب؛ إلاّ أنَّ هذا الأخيرَ لم يُوضِّحْ مقدارَ الكسبِ بفعلِ التخصُّص، وهذا ما قامَ به الاقتصاديُّ الآخرُ "**جون ستوارت ميل**" من خلالِ التفسيرِ الخاصِّ بنسَبِ المقايَضة (التبادلِ التجاريِّ ما بين السلعَتين) بالاعتمادِ على الإنتاجيةِ النسبيةِ بين الدولتين (نسبةِ الكميَّتَين المنتجتَين من السلعتَين إلى وحدةِ العملِ المستخدمةِ في إنتاجِهما في الدولتين كلتيهما)،كما أوضحَ أنّ اختلافَ التكاليفِ النسبيةِ يجعلُ نسبةَ تبادُلِ السلعةِ التي تتمتَّعُ فيها الدولُ بميزةٍ نسبيَّةٍ في التكلفةِ تفوقُ نسبةَ تبادُلِها في الدولِ الأُخرى التي ترتفعُ بها التكلفةُ النسبيةُ؛ بينما تنخفضُ للسلعةِ الأُخرى؛ وبناءاً على ذلك: يحدثُ التبادُلُ التجاريُّ عند معدَّلِ مقايضةٍ يقعُ بين السِّعرَين النسبيين في الدَّولَتين، ويتحدَّدُ هذا المعدَّلُ بفعلِ مُقابَلةِ حجمِ

الطلبِ في الدَّولَتَين، أو الطلبِ المتبادَلِ (demande réciproque) ويتحقَّقُ التوازنُ عند النقطةِ التي تتساوى فيها قيمةُ الصادراتِ والواردات لِكُلِّ دولةٍ.

وبناءاً على هذا: فإنّ نظريةَ الميزةِ النسبيَّةِ للتجارةِ تعتمدُ على العديدِ من الفُروضِ، نذكُرُ منها:

✳ اعتبارَ العملِ العنصرَ الوحيدَ لتكلفةِ الإنتاجِ.

✳ تجانسَ وحداتِ العملِ كلُّها، وعدمَ اختلافِها من نشاطٍ لآخرَ.

✳ تحوُّلَ تكاليفِ الإنتاجِ الأُخرى إلى وحداتِ عملٍ للتعبيرِ عن التكلفةِ الفعليةِ للسلعةِ.

✳ سهولةَ انتقالِ عناصرِ الإنتاجِ داخلَ الدولةِ، وعدمَ إمكانِ ذلك خارجَها.

✳ فرضَ ثباتِ الغلَّةِ مع الحجمِ.

✳ سيادةَ المنافسةِ التامَّةِ في أسواقِ المنتجاتِ وعناصرِ الإنتاجِ.

ولقد ظهرتْ كذلك اجتهاداتٌ– تأخذُ بعَينِ الاعتبارِ اختلافَ ظروفِ الصناعاتِ المختلفةِ من خلالِ آراءِ "**الكسندر هاملتون**[1]" – تُحدِّثُ عن ضرورةِ حمايةِ الصناعاتِ الناشئةِ؛ (خُصوصاً التحويليةَ منها)؛ حتى تكتسبَ قُدراتٍ تنافسيةً مقابلَ المنتجاتِ الأجنبيةِ المناظرةِ، ولقد تبنّى الاقتصاديُّ الألمانيُّ "**فريدريك لست**" هذه الفكرةُ من خلالِ تفوُّقِ المنتجاتِ البريطانيةِ عن غيرِها من المنتجاتِ الأُخرى التي لا ترقى إلى عُنصرِ التنافسيةِ مَعها.

ثمَّ جاءتْ إسهاماتُ الاقتصاديِّ السويديِّ "**إلي هكشير**" وتلميذه "**بيرتل أوهلين**" من خلالِ إسقاطِ فرضِ القيمةِ للعملِ، وإضافةِ عنصرِ إنتاجٍ آخرَ هو رأسُ المالِ؛ إلاّ أنّ هذا التحليلَ خيَّمَ عليه السكونُ، وعدمُ إمكانِ تقديرِ تساوي أسعارِ عناصرِ الإنتاجِ من خلالِ تدخُّلِ عواملَ تزيدُ من تكاليفِ الإنتاجِ (تكاليفِ النقلِ والتوزيعِ...).

ولقد أدّى فشلُ نظريةِ "**هكشير–أوهلين**" إلى ظهورِ بدائلَ منها نظريةُ "**دورة حياة المنتَج**" التي تُعزى إلى "**ريموند فارنون**" من خلال تفسيرِه لدورةِ حياةِ منتجٍ جديدٍ في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ إلى أن يستقرَّ على صورةٍ معياريةٍ في أرجاءِ العالمِ، وترتكزُ النظريةُ على ثلاثِ مراحلَ أساسيةٍ هي:

✳ المرحلة الأولى: تعتبر مرحلةُ البدءِ بإنتاجِ منتجٍ جديدٍ للاستهلاكِ محليّاً دونَ التصديرِ، ويترافقُ ذلك مع إدخالِ تعديلاتٍ تتوافقُ وأذواقَ المستهلكينَ.

✳ تسمى مرحلة النضج، حيثُ تبدأُ باستقرارِ مواصفاتِ المنتجِ، وتزيدُ وتيرةُ الإنتاجِ من أجلِ التصديرِ لدولٍ أُخرى مرتفعةِ الدخْلِ، (وقد يَعمَدُ المنتجُونَ إلى نقلِ جُزءٍ من إنتاجِهم خارجاً؛ للاستفادةِ من انخفاضِ الأجورِ وتكاليفِ الإنتاجِ الأُخرى، والقُربِ من الموادِ الأوليةِ والسوقِ الجديدةِ..) وهنا نرى إمكانَ انتقالِ عواملِ الإنتاجِ

[1] **الكسندر هاملتون:** وزير مالية واشنطن سنة 1971م.

إلى الدول الخارجية، على الضِّدِّ من النظريات السابقة التي تمنعُ ذلك. وتلقى هذه النظريةُ العديدَ من التطبيقات؛ مثلَ الاستثمارات الأمريكية واليابانية في الخارج.

✳ الوصولُ إلى المواصفات التامَّة للمنتج؛ ليصبحَ بذلك معياريَّاً – Standard – وتعوُّد المستهلكينَ عليه، وانتشارُ أساليب إنتاجه؛ من خلال اتفاقيات التراخيص والمشروعات المشتركة، وبناءاً على ذلك: فإنّ هذه النظريةَ تُعتبَرُ خُطوةً مُتقدِّمةً على كُلٍّ من سابقاتها؛ من خلال أخذها بعين الاعتبار(وفورات الحجم، وحركة الاستثمار الدولي، وديناميكية المزايا النسبية).

ومنذُ سبعينيات القرن الماضي بدأتْ تتشكَّلُ بوادرُ النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، التي ارتبطتْ أساساً بالباحث الاقتصاديِّ "**بول كروغمان**" والتي اعتمدتْ في نموذجها على أساس عُنصرٍ إنتاجيٍّ واحدٍ؛ ألا وهو (العملُ) وعلى فرْضيَّتي (تزايد الغلّة مع الحجم؛ بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسُّنٍ في كفاءة الإنتاج، وسيادة المنافسة الاحتكارية بدلَ التامَّة) ونعني بذلكَ: سيادةَ تمايُزِ السلع، وعدمَ تجانُسها، مع حرية دخول سوق إنتاج أيِّ صنفٍ من أصناف السلع المتمايزة والخروج منها. وعند فتح الحدود التجارية فإنّ السوقَ يتّسعُ أمامَ المنشآت المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة؛ ممّا يؤدِّي إلى توفُّر المنتجات (وفورات الحجم) التي تؤدِّي إلى انخفاض التكاليف، وبسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق؛ فإنّ نقطةَ التوازن ترتفعُ إلى مستوى إنتاجٍ أعلى – بسبب سعر السلعة المقوَّم بمعدَّل الأجر – وبالتالي ارتفاع الأجر الحقيقيِّ–؛ وبذلك تستفيدُ الدولتان كلتاهُما من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقيِّ والإنتاج لكلِّ سلعة، كما تستفيدُ المنشآتُ المنتجةُ للسلع من وُفورات الحجم الديناميكية (من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب المعرفة والتعلُّم من خلال العمل Learning by doing) ومن ثَمّ تأثير ذلك على انخفاض التكاليف وارتفاع القُدرة على التصدير، واعتماداً على نتائج هذه النظرية لـ"**بول كروغمان**" فقَد لقيَت التجارةُ في السلع المتمايزة داخلَ قطاعٍ صناعيٍّ مُعيَّنٍ inter–Trade اهتماماً متزايداً في الدراسات والأدبيات الاقتصادية؛ لتتعدَّى ذلك إلى التجارة بين فروع المنشأة الواحدة intra –firm عبرَ حدود الدول من خلال تنامي دَور الشركات متعدِّدة الجنسيات.

وأخيراً وليس آخراً: فقَد بدأ الاهتمامُ يتزايدُ –منذُ القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا– بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلدٍ مُعيَّنٍ في التجارة الدولية، كما حدّدَ "مايكل" بعدَ دراسة أجراها على عيِّنة شملَتْ ١٠ دول لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير وهي: (ألمانية– إيطالية– الدانمارك– سنغافورة– السويد– سويسرا– كورية الجنوبية– بريطانية– الولايات المتحدة– واليابان)؛ حيث توصّلَ إلى أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة على شكل ماسة ذات أربع أضلُع:

✳ كمية ونوعية عناصرِ الإنتاج: حيث نجدُ عناصرَ موروثةً وطبيعيةً؛ مثلَ (العملِ، والأرضِ، وتراكُمِ رأسِ المالِ، والبنيةِ الأساسِ، وعناصرَ منتجةٍ؛ مثلَ (رأسِ المالِ البشريِّ، ومؤسَّساتِ البحثِ).

✳ تصاعُدِ الطلبِ وزيادةِ الديناميكيةِ والحجمِ: حيث يرى "بورتر" ضرورةَ رفعِ هذا الطلبِ من خلالِ تقديرِ أذواقِ المستهلكينَ، وتجديدِ المنتَجاتِ.

✳ توفيرِ شركاتٍ مساعدةٍ في البحثِ والتقصِّي ذاتِ تنافسيةٍ جيّدةٍ بالشكلِ الذي يُوفِّرُ معلوماتٍ ومصادرَ أفكارٍ للمنتجينَ؛ ممّا يرفعُ من الوفوراتِ الخارجيةِ.

✳ ظروفِ الدولةِ المعنيَّةِ، ومدى سيادةِ المنافسةِ والإدارةِ الجيّدةِ للأعمالِ.

التجارةُ الخارجيةُ والتكاملُ الاقتصاديُّ:

يُعتبَرُ الاقتصاديُّ الأمريكيُّ "**جاكوب فاينر**" أوَّلَ مَن دعى لتقييمِ جهودِ التكاملِ الاقتصاديِّ؛ من خلالِ اقتراحِه لمفهومَين هما: (**إنشاءُ وإيجادُ التجارةِ وتحوّلُ التجارةِ**)؛ وذلك لغرضِ تقييمِ أثرِ التكاملِ؛ ففي حالةٍ ما إذا كان الأثرُ الصافي هو لصالحِ إيجادِ التجارةِ يُقالُ أنّ جهودَ التكاملِ هي لصالحِ الدولةِ محلِّ التحليلِ، وعلى الضِّدِّ من ذلكَ صحيحٌ في حالةِ كونِ الأثرِ الصافي لصالحِ تحوّلِ التجارةِ.

ويُقصَدُ بـ(إنشاءِ وإيجادِ التجارةِ) التحوّلُ من "مُنتِجينَ غيرِ أكْفَاءَ" إلى "مُنتِجينَ أكْفَاء"؛ بسببِ التكاملِ بين القطاعاتِ ومع الخارجِ؛ حيث يتمُّ إحلالُ جُزءٍ من الإنتاجِ المحلِّيِّ للبلدِ العضوِ بالتكاملِ بإنتاجٍ أقلَّ تكلفةً ومُستَورَدٍ من الدولِ الأُخرى العُضوِ في التكاملِ، أمّا تحوُّلُ التجارةِ فيعني الضِّدَّ (**إحلالَ واردات مرتفعةِ التكلفةِ مُستورَدةٍ من أحدِ الدولِ العضوِ في التكاملِ مَحلَّ واردات كانت تُستورَدُ من بلدٍ غيرِ عُضوٍ**)؛ حيث ينجمُ عن الأُولى تحسُّنٌ في صافي التأثيرِ على الرفاهِ العامِّ(اقتصادياتِ الرفاهيةِ)، بينما يكونُ للثانيةِ الأثرُ السلبيُّ من خلالِ تدهورِ الرفاهِ.

إنشاءُ وإيجادُ التجارةِ: تحَسّنٌ في صافي التأثيرِ على الرفاهِ العامِّ.

مراحلُ التكاملِ الاقتصاديّ: تتلخَّصُ مراحلُ التكاملِ الاقتصاديِّ في خمسِ ركائزَ أساسيةٍ نحصرُها فيما يلي:

- **اتفاقيةِ التجارةِ التفضيليةِ (Preferential Trade Agreement)**: لقد تَمَيَّزَتْ بعضُ الدولِ من خلالِ فَرْضِ تعريفةٍ جُمركيةٍ أقلّ على الواردات منها من دونِ إزالتِها تماما، وهذه المعاملةُ مرفوضةٌ بالنظرِ لمبدأِ الدولةِ الأُولى بالرعايةِ.

- **منطقة التجارة الحُرَّة (Free Trade Area)**: حيثُ أنّ مَبدَأها هو إسقاطُ التعريفة داخليًّا (مجموعة الدول المشكِّلَة للمنطقة الحُرّة) مع الاحتفاظ بها خارجيًّا (خارجَ المجموعة)؛ حيث تتبَعُ في ذلك قواعدَ المنشأ[1].
- **الاتحاد الجُمركيّ (Custom Union)**: الهدفُ منه إزالةُ التعريفة الجمركية داخلَ دول الاتحاد والاتفاق على تعريفة موحّدة تجُاهَ دُول خارج الاتحاد؛ مثال: (دول مجلس التعاون الخليجيّ).
- **السوق المشتركة (Common Market)**: يتطلَّبُ الأمرُ في ظِلِّها (حريةَ انتقال عوامل الإنتاج، العملَ، ورأسَ المال).
- **الاتحاد الاقتصاديّ (Economic Union)**: يتطلَّبُ تنازلَ الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.
- **الاتحاد النقديّ (Monetary Union)**: يتمثَّلُ في إنشاء هيئة نقدية مركزية تُصدرُ عُملَةً مُوحّدةً، تكونُ من صلاحيَّاتها مسؤوليةُ السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية (إصدارَ عملة اليورو الخاصَّة بالاتحاد الأوربيّ منذ ١٩٩٩م).

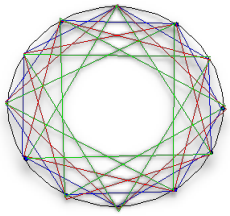

[1] **قواعد المنشأ:** تمنع هذه القواعدُ استيرادَ السلع إلى داخل المنطقة من قِبَل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرّة ذات التعريفة الأقلّ، ثمّ إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جُمركيّة أعلى.